مجتمع

كندا: إصابة أولى بنسخة كورونا المتحوّرة البرازيليّة

رُصِدت إصابة أولى في تورونتو الكندية بالنسخة المتحوّرة البرازيليّة من فيروس كورونا، وفق ما أعلنت السلطات الصحّية في أكبر مدينة في كندا. وأوضحت السلطات أنّ الإصابة اكتُشفت لدى أحد السكان الذي سافر إلى البرازيل، وهو الآن في المستشفى. كذلك، أعلنت السلطات في تورونتو رصد إصابة أولى بالنسخة المتحوّرة الجنوب أفريقيّة من فيروس كورونا، لافتة إلى أنّها تُشكّل مصدر «قلق». وقد اكتُشفت الإصابة لدى شخص لم يسافر في الآونة الأخيرة، ولم يكن له أيّ اتصال واضح مع أيّ مسافر. (فرانس برس)

الهند: مفقودون إثر انهيار جليدي

واصل رجال الإنقاذ الهنود، أمس الاثنين، بحثهم عن عشرات المفقودين بعدما انهار جزء من نهر جليدي في جبال الهيمالايا، وأطلق سيلاً من المياه والحطام التي اصطدمت بمحطتين لتوليد الطاقة الكهرومائية. وأسفرت الكارثة، التي وقعت يوم الأحد، عن مقتل تسعة أشخاص على الأقل، وفقدان حوالي 140 آخرين. وشارك أكثر من ألفين من أفراد الجيش ومجموعات شبه عسكرية والشرطة في عملية البحث والإنقاذ. وتوجد في منطقة الهيمالايا سلسلة مشاريع للطاقة الكهرومائية، تطل على عدة أنهار وروافدها. (أسوشييتد برس)

سرير مؤقت في السودان

في أحد مخيمات اللاجئين الإثيوبيين في السودان، يحمل المراهق الإثيوبي سريراً خصّصته له المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قبل أن يستقرّ في إحدى الخيام المنصوبة له ولقومه الهاربين من الصراع الدائر في إقليم تيغراي شمالي بلادهم. لا يعلم إلى متى سيبقى محتمياً تحت واحد من تلك الشوادر البيضاء، كما لا يعلم ماذا يخبّئ له الغد. وهذا المراهق واحد من 71 ألفاً و488 لاجئاً إثيوبياً، أعلنت مفوضية اللاجئين السودانية (حكومية) أمس الإثنين عن وصولهم إلى السودان أخيراً. وقد أوضح تقرير للمفوضية أنّ عدد الإثيوبيين الواصلين إلى مدينة الدمازين بولاية النيل الأزرق جنوب شرقي البلاد، ارتفع إلى أربعة آلاف و397 لاجئاً، فيما بلغ عدد هؤلاء الذين انتهى بهم المطاف في منطقة حمداييت بولاية كسلا شرقي السودان 48 ألفاً و181 لاجئاً، في حين وصل عددهم في ولاية القضارف (شرقي البلاد كذلك) إلى 18 ألفا و878 لاجئاً.

ويوم الخميس الماضي، في الرابع من فبراير/ شباط الجاري، كانت المفوضية قد أعلنت أنّ عدد اللاجئين الإثيوبيين في السودان بلغ 67 ألفاً و82 لاجئاً. وقبل ذلك بيوم واحد، الأربعاء الثالث من فبراير/ شباط الجاري، أعلنت السلطات السودانية عبور أكثر من 600 لاجئ إثيوبي إلى ولاية النيل الأزرق خلال أسبوع، وكان هذا الوصول الأوّل للاجئين إلى هذه المنطقة في جنوب شرقي البلاد.

(العربي الجديد، الأناضول)

(أشرف الشاذلي/ فرانس برس)

المغرب: مصرع 26 عاملاً صعقاً

الرباط ـ **عادل نجدي**

اهتزت مدينة طنجة، شمالي المغرب، أمس الإثنين، على وقع حادث مأساوي أودى بحياة 26 عاملاً، على الأقل، في إحدى شركات النسيج، بعد تعرضهم للصعق الكهربائي، إثر غمر مياه الفيضانات مقر الشركة، في حين جرى إنقاذ عشرة آخرين. وقالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» إنّ أمطاراً غزيرة شهدتها مدينة طنجة، صباح أمس، شكلت فيضانات اقتحمت أماكن عدة، من بينها تلك الشركة التي يقع مقرها تحت الأرض، ما أدى إلى وقوع تماس كهربائي في الماكينات التي يعمل عليها العمال، وهو ما تسبب بوفاتهم وإصابة الآخرين، صعقاً.

سادت أجواء من الحزن والغضب في أوساط أهالي الضحايا، عقب النبأ، إذ هرع عدد منهم إلى مكان الحادث للاطمئنان على ذويهم، مطالبين بمحاسبة المتسببين في الحادث. وقال شقيق أحد عمال الشركة الذين جرى إنقاذهم، لـ«العربي الجديد» إنّ من يتجول في بعض الأحياء السكنية بطنجة يلاحظ، بأمّ عينه، ورشاً مختصة في النسيج تعمل من أقبية المباني السكنية والمنازل، ويعمل فيها كثيرون في مساحات ضيقة لا تحترم أدنى شروط السلامة. ولفت إلى أنّ أسئلة عدة تثار حول عدم تحرك السلطات المختصة قبل وقوع الكارثة، سواء لجهة مراقبة السلامة العامة وتسجيل العقوبات بحق المخالفين، أو حماية لحقوق العمال. وأوضح أنّ ما جعل حصيلة الضحايا مرتفعة في الشركة التي تضم أكثر من 130 عاملاً، تتراوح أعمارهم بين عشرين عاماً وخمسين، هو تأخر عمليات الإنقاذ من جانب السلطات، مشيراً إلى أنّ العديد من أقارب العمال ما زالوا يجهلون مصير ذويهم.

إلى ذلك، كشفت السلطات المحلية لولاية جهة طنجة - تطوان - الحسيمة أنّ وحدة صناعية سرية (غير مرخصة) للنسيج كائنة بمرآب تحت أرضي بفيلا سكنية، شهدت، صباح الإثنين، تسرباً لمياه الأمطار، ما تسبب في محاصرة عدد من الأشخاص كانوا يعملون داخل هذه الوحدة الصناعية. وأفادت أن العمليات التي باشرتها مصالح الوقاية المدنية (الدفاع المدني)، سمحت بإنقاذ عشرة أشخاص، نقلوا إلى المستشفى الجهوي، لتلقي الإسعافات الضرورية. تابعت أنّ عمليات البحث للوصول وإنقاذ بقية الأشخاص المحاصرين المحتملين مستمرة (بعد ظهر أمس).

وبينما أعلنت السلطات عن فتح تحقيق تحت إشراف النيابة العامة، للكشف عن ظروف وحيثيات هذا الحادث وتحديد المسؤوليات، أعاد الحادث إلى الأذهان حوادث سابقة ذهب ضحيتها العديد من العمال نتيجة عدم الالتزام بمعايير السلامة العامة والصحة في بعض المنشآت الصناعية، وعدم مطابقتها شروط الترخيص بمزاولة عملها.

وبحسب مصدر مسؤول، فإنّ التساقطات المطرية التي شهدتها المدينة صباح أمس، كانت كبيرة جداً، إذ جرى تسجيل أكثر من 50 ملم خلال مدة زمنية لا تتجاوز ثلاث ساعات، وهو ما أدى إلى غرق عدد من الأحياء والأزقة، كما أدى إلى جمود كبير في حركة المركبات والمشاة، مع توقف اضطراري للدراسة في بعض المؤسسات التعليمية بالمدينة بسبب تسلل المياه إلى الفصول الدراسية. كذلك، غمرت المياه عدداً كبيراً من الشوارع، ودخلت في بعضها إلى المنازل.

من جهته، اعتبر الكاتب العام للمنظمة الديمقراطية للشغل (اتحاد عمالي) علي لطفي، أنّ ما حدث يمثل إنذاراً بشأن استهتار وزارة الشغل والاندماج المهني، بحقوق وأرواح الآلاف من العمال المغاربة، خصوصاً أنّ المسؤولية تقع على عاتقها وعلى عاتق مفتشيها في ما يخص مراقبة المعامل السرية التي باتت منتشرة في العديد من المدن الكبرى، كالدار البيضاء وطنجة وغيرهما، لرصد مدى حفاظها على الصحة والسلامة المهنية للعمال. وقال المسؤول النقابي، لـ«العربي الجديد» إنّ مصرع 26 عاملاً يقتضي من وزير الشغل والاندماج المهني تقديم استقالته، لأنّ ما حدث لا يمكن أن يمرّ كأنّه لم يكن، ويقتضي أن يتحمل مسؤوليته في مراقبة ظروف العمل كما تنصّ المواثيق الدولية والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، والمتعلقة بالسلامة المهنية. وأوضح لطفي أنّ هناك استغلالاً بشعاً لليد العاملة المغربية، واستهتاراً بأرواح العمال في المعامل وكذلك في الورش الزراعية التي تشهد استغلالاً لعاملات يعملن في ظروف صعبة ومحفوفة بالمخاطر نتيجة استعمال مواد كيميائية خطيرة.

حوادث سابقة

شهد المغرب في السنوات الأخيرة حوادث مميتة في منشآت صناعية كان من أبرزها حادث مصنع «روزامور» بالدار البيضاء، في 26 إبريل/ نيسان 2008، الذي أدى إلى مقتل 56 عاملاً وإصابة 17 آخرين، إثر حريق شب فيه، نتيجة المواد سريعة الاشتعال المستخدمة هناك، مثل الإسفنج والخشب والجلد وبعض المواد الكيميائية.

تحقيق

يتصاعد التنديد المجتمعي في تونس بالعنف الامني إزاء المحتجين والموقوفين على ذمة التحقيق، وسط إدانة واسعة للانتهاكات التي يتعرض لها تونسيون داخل مراكز الاحتفاظ (التوقيف) في الفترة الاخيرة

مراكز الاحتفاظ
عنف أمني من دون عقاب في تونس

محتجة تواجه قوات الأمن في العاصمة السبت الماضي (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

تونس ـ **إيمان الحامدي**

بالتزامن مع توسع الاحتجاجات المطلبية في تونس، وتصادم المحتجين مع قوات الأمن، ترصد المنظمات الحقوقية وناشطون في المجتمع المدني، يومياً، حالات عدة لأشخاص تعرضوا للتعنيف والانتهاكات الجسدية والمعنوية أثناء توقيفهم أو استجوابهم في المراكز الأمنية، ومراكز الاحتفاظ (نظارات ومراكز احتجاز ما قبل العرض على النيابة العامة). وتنشر الجمعيات المناهضة للعنف وحقوقيون ومواطنون مقاطع فيديو توثّق ما يتعرض له موقوفون من اعتداءات.

في هذا الإطار، قالت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان إنّ هذه التجاوزات تمهّد لعودة الدولة البوليسية في البلاد. في المقابل، رفعت النقابات الأمنية سقف مطالبها، داعية إلى إصدار قانون لحماية عناصر الأمن، المودع في البرلمان، والذي يلاقي معارضة كبرى من منظمات حقوقية. يقول الكاتب العام لرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، بسام الطريفي، إنّ الرابطة تسجل تصاعداً غير مسبوق في الاعتداءات الأمنية على المواطنين، لا سيما الموقوفين في مراكز الاحتفاظ، وصلت إلى حدّ التعذيب المنهج عبر الضرب المبرح وحلق الرأس وانتزاع الملابس. يؤكد الطريفي لـ«العربي الجديد» أنّ الرابطة رصدت تجاوزات «خطيرة» ارتكبها بعض عناصر الأمن على خلفية الاحتجاجات الأخيرة، وصلت إلى حدّ التعذيب وسوء المعاملة وانتزاع الاعترافات بالقوة، ومداهمة المنازل من دون إذن قضائي وتوجيه اتهامات سياسية كبيرة ضدّ موقوفين، من بينهم قصّر وتلاميذ مدارس وطلّاب جامعات. يفيد الطريفي بأنّ ما يمارس على الموقوفين يرتقي إلى مستوى الجريمة والانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان ودستور البلاد، فضلاً عن حرمانهم من حقوقهم التي تضمن لهم حضور المحامين أثناء عمليات الاستنطاق (الاستجواب)، معتبراً أنّ العنف ضد الموقوفين يقود البلاد إلى منعرج خطير في انتهاك حقوق الإنسان. ويؤكد الطريفي أنّ الرابطة رصدت عشرات المحاضر التي استنسخت الاتهامات الخطيرة نفسها، لأجل الوصول إلى أحكام قضائية قاسية في حق المحتجين.

كذلك كشفت الرابطة في تقرير لها عن وصول شكاوى عدة إلى فروعها تتعلق بالتبليغ عن تعذيب وسوء معاملة للموقوفين في مراكز التوقيف وفي السيارات الأمنية؛ من ذلك تجريد بعض القصّر الموقوفين من ملابسهم وتهديدهم بالاغتصاب وسكب الماء عليهم وضربهم بالعصيّ والاعتداء بالعنف الشديد ضد موقوفين، ما تسبب في أضرار جسيمة، فضلاً عن الاعتداء على نحو 80 في المائة من أولياء أمور القصّر الموقوفين خلال مداهمة المنازل أو في مراكز التوقيف، وفق التقرير.

بدوره، كشف المحامي الهادي الصدام، الخميس 5 فبراير/ شباط الجاري، تعرّض موكله للاعتداء بالعنف من خلال قسم أمن الأبحاث في منطقة الحرس، بمحافظة المنستير، ما أدى إلى تعرضه لنزيف حاد استوجب تدخلاً جراحياً. وأوضح الصدام في تصريح إذاعي أنّ عناصر أمن مارسوا في مركز الاحتفاظ أشكالاً مختلفة من التعذيب في حق موكله، من ركل وضرب وكيّ بالنار في مناطق حساسة من جسده، قبل إيداعه السجن. أضاف أنّ طبيب السجن عاين وقوع أضرار بدنية كبيرة لموكله، فجرى توجيهه إلى المستشفى الجامعي «سهلول» في سوسة، حيث خضع لعملية جراحية.

تضاف الانتهاكات الأمنية لحقوق الموقوفين التي رصدتها المنظمات الحقوقية خلال موجة الاحتجاجات الأخيرة إلى سجلّ طويل من الانتهاكات، إذ لا تخلو التقارير الشهرية للمنظمة التونسية لمناهضة التعذيب من توثيق لانتهاكات حقوق مواطنين في مراكز الاحتفاظ، كاشفة عن اعتداءات أمنية على مواطنين في أوضاع لا تتطلّب استعمال القوة. كذلك، توثّق التقارير الشهرية للمنظمة صوراً للإفلات من العقاب، لأشخاص مارسوا العنف على مواطنين جرى الاحتفاظ بهم في مراكز أمنية، وسط تصاعد مخاوف المنظمات الحقوقية من تنامي حالات العنف والاعتداءات في مراكز الاحتفاظ التي غالباً ما تكون مراكز للشرطة، والسبب في المخاوف هذه فشل مواطنين في تحصيل حقوقهم أو في الملاحقة القضائية لمن مارسوا عليهم الاعتداءات بالعنف في أقسام الشرطة، ما يكرّس واقع الإفلات من العقاب.

في هذا الإطار، يقول الكاتب العام لهيئة المكافحة للتعذيب، ضياء الدين مورو، إنّ الهيئة لا تملك بيانات حول حجم الانتهاكات التي يتعرّض لها تونسيون في مراكز الاحتفاظ، لكنّه يشير إلى أنّ نسبة العنف ضد المواطنين في ارتفاع كبير في السنوات الخمس الأخيرة، بعدما تراجع منسوبها في السنوات الثلاث الأولى التي تلت ثورة يناير/ كانون الثاني 2011. ويؤكد مورو لـ«العربي الجديد» أنّ مواطنين يبلغون فروع هيئة مكافحة التعذيب عن الانتهاكات التي يتعرّضون لها في مراكز الاحتفاظ من قبل عناصر أمن، سواء لانتزاع اعترافات منهم أو لدواع أخرى، معبّراً عن مخاوفه من تواصل هذه الانتهاكات التي تمس الحريات العامة وحقوق المواطنين. يضيف مورو أنّ القضاء التونسي لم يصدر أحكاماً ضد أمنيين اتهموا بالاعتداء على مواطنين في أقسام الشرطة، مشيراً إلى أنّ القضايا التي تنشر في هذا الإطار تبقى سنوات طويلة على بساط التحقيق من دون أن يحصل الضحايا حقوقهم، واصفاً هذا الأمر بالخطير.

يوم 31 ديسمبر/ كانون الأول الماضي أصدرت 3 هيئات تونسية (الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، والهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب) بياناً مشتركاً أدانت فيه تكرر انتهاك المعطيات الشخصية لعدد لا يستهان به من المواطنين ممّن تعلقت بهم شبهة خرق القانون، من قبل موظفين مكلفين بإنفاذ القانون، وذلك بنشر بيانات هويتهم كاملة وروابط صفحاتهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، في إشارة إلى النقابات الأمنية. وقالت الهيئات إنّ كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة، والأبحاث الجزائية (التحقيقات) تجرى تحت إشراف وبأمر من السلطة القضائية التي تظلّ مسؤولة عن حماية سرية التحقيقات وضامنة لعدم خرقها من قبل كل من اطلع عليها بصفته القانونية، فما بالك بمن لا صفة قانونية له؟ وفق البيان.

ويرى المحامي ياسين عزارّة أنّ الاختلالات الإجرائية للسلطات الأمنية في تونس متعددة، مؤكداً ضرورة احترام الشرطة القانون الذي صادق عليه البرلمان عام 2016 المتعلّق بضمانات المتهم، ومنها عرض المتهم على الفحص الطبي وتمكينه من حضور محام والاتصال بعائلته. ويقول عزارّة لـ«العربي الجديد» إنّ كلّ الضمانات التي وضعها المشرّع التونسي عام 2016 «منتهكة» من قبل عناصر الأمن، معتبراً أنّ العقلية البوليسية التونسية لم تستوعب مجمل هذه الضمانات التي تكفل حقوق المتهمين. ويحمّل عزارّة وزارة الداخلية مسؤولية انتهاك عناصر الأمن القوانين، لأنّها لم تدرب موظفيها على احترام التشريعات الجديدة، لا سيما المكلفين من بينهم بالتحقيقات الأولية، داعياً إلى ضرورة إخراج جهاز البحث (التحقيق) من وزارة الداخلية ووضعه تحت إشراف وزارة العدل. ويطالب عزارّة بإنشاء جهاز للشرطة القضائية يختص في حماية المحاكم والتحقيق في القضايا، تشرف عليه النيابة العامة. ويشير إلى أنّ النقابات الأمنية التي يتوزّط عناصرها في ممارسة العنف ضد مواطنين تسلّط ضغوطاً على القضاة، وهو ما يفسّر عدم إصدار القضاء أيّ أحكام في قضايا انتهاكات حقوق الموقوفين، بل يكرّس الإفلات من العقاب، وفق قوله. ويعتبر عزارّة أنّ المنظومة الحالية تضع عنصر الأمن في موقع الخصم والحكم، وهو ما يوقع الظلم على الطرف الأضعف، أي المواطن.

وسبق لنقابات أمنية أن حاصرت، في ثلاث مناسبات، مباني المحاكم لمنع مثول عناصر أمن أمام القضاء، كما تنشر النقابات الأمنية عبر صفحاتها صوراً لموقوفين في مراكز الأمن في وضعيات مهينة تُثير استنكار الحقوقيين والنشطاء ممن يطالبون بحفظ كرامة المواطنين حتى وإن تورطوا في قضايا إجرامية.

في المقابل تقول وزارة الداخلية إنّها تبذل جهوداً لاحترام القوانين التي تمكّن الموقوفين من كلّ الضمانات القانونية، مشيرة إلى أنّ الوزارة تنظر في جميع الدعاوى التي تصل إلى إداراتها حول الانتهاكات في مقار الأمن والاحتفاظ، سواء من قبل منظمات حقوقية أو من المواطنين. ويؤكّد الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية، خالد الحيّوني، لـ«العربي الجديد»، أنّ مصالح (أجهزة) الداخلية تحقّق في جميع الشكاوى ضد عناصر الأمن، وتسلّط عقوبات إدارية ضد من تثبت إدانتهم. يضيف أنّ القضاء يواصل التعهّد بالقضايا المنشورة أمامه وإصدار الأحكام اللازمة في شأن عناصر الأمن الذين يثبت تورطهم في الاعتداء على مواطنين أو موقوفين في مراكز الاحتفاظ.

في بيانها الأخير بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، أعربت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان عن قلقها الشديد حول أوضاع حقوق الإنسان في تونس، محذّرة من المخاطر التي باتت تهدّد المكاسب التي تحقّقت حتى اليوم، بعد تسجيل بوادر تراجع في مجال الحريات العامة والفردية.

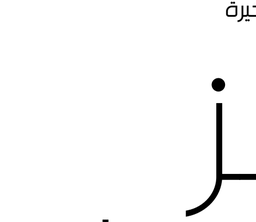

80%
من أولياء أمور القصّر الموقوفين، يعتدي الأمن عليهم، بحسب الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

> رابطة حقوق الإنسان: هذه التجاوزات تمهد لعودة الدولة البوليسية
>
> المحامي عزارة: المنظومة الحالية تضع عنصر الأمن في موقع الخصم والحكم

سورية: عادات الزواج تتغير

في السنوات الاخيرة، تغير كثير من العادات «الباذخة» للخطوبة والزواج في سورية، وبدات الشكليات والكماليات تتساقط، فتلك العادات مكلفة جداً

عمار الحلبي

داخل غرفة المعيشة في منزلها المتواضع، وعلى أنغام موسيقى صاخبة، تنظر أماني إلى خطيبها وهو يضع خاتماً ذهبياً في خنصرها، ثم عقداً مرصّعاً بالألماس برقبتها، ووضع أساور ذهبية في يديها، وسط تصفيق حارّ من حضور الحفلة. رائد، خطيب أماني، محاضر جامعي، يبلغ راتبه 120 ألف ليرة سورية (40 دولاراً أميركياً)، أي ما لا يعادل غراماً واحداً من الذهب في سورية، لذلك، فإنّ من المنطقي أن نعرف أنّ تلك المجوهرات مزيفة. اتفق الشريكان على اتخاذ هذه الخطوة بعد عجز الثلاثيني عن شراء أيّ قطعة ذهب، فثمن خاتم الزواج الذي يبلغ وزنه وسطياً 5 غرامات يعادل راتب رائد لأكثر من ستة أشهر، لذلك، لم يكن أمامه سوى اللجوء إلى «الذهب البرازيلي».

هي عادة جديدة، مهما جرت العادات القديمة على أنّ الذهب لا يمكن التنازل عنه في مثل هذه المفترق الحياتي الهام، إذ إنّ الاتفاق على كمية الذهب التي سوف يشتريها العريس منذ تقدّمه لخطبة أيّ فتاة أساسي، وهو من ضمن سلسلة اتفاقات ومفاوضات نارية حول مبلغ المهر (المؤجّل والمعجّل) ونوع البيت الذي سيعيشان فيه ومنطقته، وغيرها من الشروط الكمالية.

تعلو وجه أماني ابتسامة عريضة، فهي تشعر أنّها من بين الفتيات القليلات اللواتي كسرن قواعد وضعها المجتمع، ومنعتها الظروف الاقتصادية، إذ تتفهّم الشابة أنّ شراء قطع الذهب الحقيقي والمستلزمات الأخرى أصبح حلماً، لا أكثر، بالنسبة للمقبلين والمقبلات على الزواج. تقول أماني: «بالنسبة لي، أنا مقتنعة أنّي سأكمل حياتي براحة وتفاهم مع هذا الشخص، لذلك فلن أتوقّف عند التفاصيل المادية، كما ساعدني أهلي في قراري»، مشيرة إلى أنّ هناك فتيات تجرأن على تخفيض المطالب لكن قُوبل قرارهنّ برفض قاطع من أهاليهن.

أزمة العادات المكلفة تترافق مع ارتفاع سنّ الزواج لدى الرجال والنساء، بسبب هجرة كثير من الرجال إلى خارج سورية، أما من بقي داخلها، فإن ظروفه المالية لا تسمح له بالإقدام على خطوة باهظة كهذه. قبل أشهر، قطع رياض وزوجته لحين قالباً صغيراً من الكاتو، خلال حفلة الزواج «الضيّقة» التي أقيمت في منزل عائلة رياض. حضر الحفلة عائلتا العروس والعريس، وأصدقاؤهم المقرّبون فقط، فالمنزل أساساً غير مهيأ لاستقبال حشود. وعلى الرغم من فرحة لحين في تلك الليلة، بسبب زواجها بعد انتظار ثلاث سنوات، فإنّ الحفلة لم تكن كما كانت تخطّط لها، إذ إنّها فتاة اجتماعية، لديها كثير من الأصدقاء والمعارف، وهؤلاء يزيد عددهم على 300 شخص، ولا يمكن استيعابهم إلّا في صالة أفراح مخصّصة لذلك. تعلق لحين: «استئجار صالة الأفراح لليلة واحدة مع مستلزمات المنصّة وكرسي العروس والعريس (الكوشة) يبلغ 700 ألف ليرة سورية (233 دولاراً) في ليلة واحدة، وهذا المبلغ غير متوفر لدينا، لذلك كان القرار بالتنازل عن هذه الشكليات والزواج من دونها».

تستذكر لحين «حظ» صديقتها التي خطبها شاب سوري مُقيم في دولة خليجية، إذ حضر إلى سورية وأنفق بضعة ملايين في ليلة الزفاف، توزّعت على استئجار صالة الأفراح وتوزيع نحو 500 قطعة حلوى منوّعة (ضيافة العرس) واستئجار سيارات فارهة من أجل الزفّة، وهي عرف متداول في مدينتها، حيث تجوب هذه السيارات المزيّنة شوارع المدينة على أنغام أغاني الأعراس، لكنّ لحين لم تحصل على شيء من هذا. وتعلق قائلة: «هناك كثير من السوريين المقيمين خارج البلاد الذين يتزوجون سوريات داخل سورية، وهذا أمر طبيعي، لأنّ عدد الذكور السوريين في الخارج أكثر من عدد السوريات في الخارج. أما البلاد فقد تحوّلت إلى كوكب زمرّدة (برنامج كرتوني تدور أحداثه في كوكب تسكنه الإناث فقط)». وسط ذلك، يشكو العاملون في قطاع الذهب وتجهيزات الزواج من جمود في السوق، بسبب انعدام الطلب على أيّ من هذه الخدمات والمنتجات بسبب الضائقة المعيشية، ما دفع الشاب السوري عمار، الذي يعمل في تنظيم موسيقى الحفلات (دي جي) إلى بيع معدّاته والبحث عن عمل آخر. وفي المقابل، يحاول تجّار الذهب إيجاد فرصة لتحريك السوق بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي الجديد، وفي هذا السياق، يتحدّث صائغ في محافظة حلب لـ«العربي الجديد» عن خاتم الخطبة متناهي الصغر، وهو خاتم مصنوع من الذهب عيار 18 قيراطاً، وزنه 1,5 غرام فقط، أي إنّ سعره لا يتجاوز 200 ألف ليرة (67 دولاراً)، يعلق الصائغ الذي يرفض الكشف عن هويته: «الخاتم الخفيف يجعل إمكانية اقتنائه أسهل، وفي الوقت نفسه يساعدني في إيجاد طريقة للاستمرار بالبيع وتحصيل رزقي».

عرس في الرقة عام 2017 بعد تحريرها من «داعش» (دليل سليمان/ فرانس برس)

الحيرات مختلفة والاسعار مرتفعة (وائل بشارة/ فرانس برس)

الكويت: سجال تربوي صحي حول العودة إلى المدارس

في الكويت كما في كلّ أنحاء العالم، فرض تفشّي فيروس كورونا التعليم عن بعد، وذلك في إطار الإجراءات الاحترازية للحدّ من انتقال العدوى. لكنّ سجالاً يقوم اليوم في الكويت، إذ ثمّة من يرى فشل هذا النوع من التعليم

الى متى تبقى الامور على هذه الحال؟ (ياسر الزيات/ فرانس برس)

الكويت ـ **خالد الخالدي**

يطالب خبراء التعليم في الكويت ومدرّسون بعودة العملية التعليمية في المدارس بأيّ ثمن ولو جزئياً، بهدف إنهاء الوضع السيّئ الذي يعانيه التعليم في الكويت، وفق ما يقولون. ويأتي ذلك وسط تصاعد الجدال ما بين الإدارات التعليمية في البلاد والسلطات الصحية بشأن عودة التلاميذ للمدارس. ويؤكد عدد من هؤلاء الخبراء لـ«العربي الجديد» أنّ الفصل الدراسي الأول الذي انتهى بنسبة نجاح تلامس 100 في المائة في كلّ المراحل الدراسية دليل واضح على فشل التعليم عن بعد، بسبب عدم جدية التلاميذ وعدم التزامهم باللوائح ولجوئهم إلى الغشّ في الاختبارات التي تُقام عن بعد بمساعدة عائلاتهم، بالإضافة إلى عدم تمكّن المدرّسين من تعليم التلاميذ في المراحل الابتدائية بطريقة كافية. وكانت وزارة التربية في الكويت قد شكّلت لجنة للتواصل مع السلطات الصحية، طالبة منها إطلاق خطة لتحصين المدرّسين بعد منحهم أولوية في ما يخصّ لقاحات كوفيد-19 والتنسيق مع فرق طبية مختصة لإعداد المدارس من أجل عودة التلاميذ إلى المدارس، على الأقل تلاميذ المرحلة الابتدائية بعد تحصين مدرّسيهم، خصوصاً أنّ اللقاحات لا تصلح لمن هم دون 18 عاماً، لكنّ مصدراً مطلعاً يشير إلى أنّ السلطات الصحية رفضت أيّ حديث عن العودة إلى المدارس في الفترة الحالية وطلبت من وزارة التربية ترتيب شؤونها في ما يخص التعليم عن بعد حتى مطلع عام 2022. ويؤكد المصدر الذي يشغل منصباً عالياً في الوزارة لـ«العربي الجديد» أنّه «كنّا نتوقع من السلطات الصحية أن تهتم بالعملية التعليمية ومنح العودة إلى المدارس الأولوية ولو بشكل جزئي مثلما سمحت بعودة العمل في المطاعم والمقاهي والمجمّعات التجارية. لكنّ التعليم بحسب ما يبدو هو آخر اهتمامات السلطة الصحية لدينا، مع الأسف الشديد». يضيف المصدر نفسه أنّه «مع تشديد الإجراءات وإعادة إغلاق النوادي الصحية والصالونات، فإنّ الأمل بالعودة الجزئية للتلاميذ إلى المدارس في الفصل الدراسي الثاني قد تلاشت، ولم يتبقّ أمامنا إلا تحسين التعليم عن بعد وفرض قرارات أكثر صرامة في ما يخصّ مسألة الغش وارتفاع نسب النجاح بطريقة غير منطقية».

> مطالبة بتحصين نحو 88 ألف مدرّس كحلّ للعودة إلى المدارس
>
> ثمّة شكوى من عدم جدية التلاميذ والغشّ في الاختبارات عن بعد

في السياق، تقول عائشة عبد المحسن، مدرّسة مرحلة متوسطة في إحدى المدارس الحكومية التابعة لمنطقة العاصمة التعليمية، لـ«العربي الجديد» إنّ «الدراسة عن بعد أمر غير مجدٍ بالنسبة إلى الأطفال والمراهقين. هذا بالنسبة إلى العالم. أمّا بالنسبة إلى الكويت، فإنّ التدريس عن بعد كارثة كبيرة، لأنني أكتشف في كلّ يوم أنّ أمهات التلاميذ الصغار وآباءهم هم الذين يحلّون الواجبات ويخضعون للامتحانات بينما الأطفال يلعبون». تضيف عبد المحسن أنّه «لا بدّ من وقف التعليم الإلكتروني بأيّ ثمن والعودة إلى مقاعد الدراسة، خصوصاً في المرحلة الابتدائية. وعلى وزارة الصحة أن تجد حلاً بدلاً من الانشغال بالسماح للمطاعم بالعمل». من جهته، يقول عبد العزيز العتيبي، مدير مدرسة حكومية ثانوية، لـ«العربي الجديد» إنّ «السلطات الصحية تنحر التعليم وتساهم في تخريج أجيال غير متعلمة ناجحة من دون وجه حق». ويشير العتيبي إلى أنّه اجتمع مع عدد من المدرّسين والمدرّسات وقرروا وقف ما وصفه بـ«الانتهاكات» التي تطاول العملية التعليمية، مضيفاً أنّ «المجتمعين عمدوا بالتنسيق مع فريق من الأطباء والمختصين في الصحة الوقائية إلى وضع معايير وخطط صحية تسمح بالعودة القريبة إلى المدارس، ورفعها إلى وزارة التربية التي ترفعها بدورها إلى السلطات الصحية ووزير الصحة الدكتور باسل الصباح».

ويوضح العتيبي أنّ «الفريق التعليمي الطبي خلص إلى عدد من التوصيات، أهمّها حملة تحصين شاملة لنحو 88 ألف مدرّس ومدرّسة وعودة التلاميذ إلى المدارس مع الالتزام المشدّد بالإجراءات الصحية، وأبرزها وضع الكمامة والتباعد الجسدي».

أمّا الدكتور حسين دشتي، وهو أحد الأطباء الذي ساهموا بصياغة المقترحات التي رفعت إلى السلطات الصحية، فيقول لـ«العربي الجديد» إنّ «تركيز التحصين على المدرّسين سيضرب عصفورَين بحجر واحد، إذ سيؤدّي إلى تحصين نسبة لا بأس فيها من سكان الكويت، بالإضافة إلى أنّه سيحلّ المشكلة التعليمية بالكامل. وهكذا، مع الإجراءات الصحية المتبعة، فإنّ فيروس كورونا سيكون بعيداً عن القطاع التعليمي».

على الرغم من ذلك، تواصل وزارة الصحة في الكويت تجاهل نداءات القطاع التعليمي، وقد أكّدت في أكثر من مرّة أنّ العودة إلى التعليم لن تكون إلا بعد تحصين الأغلبية الساحقة من سكان الكويت باللقاحات، وهو ما يبدو بعيد المنال في ظلّ بطء وتيرة التحصين ورفض عدد كبير من الكويتيين الحصول على اللقاح بسبب الشائعات المنتشرة في وسائل التواصل الاجتماعي حول أضراره. لكنّ المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة الدكتور عبد الله السند كان قد أكّد في هذا الإطار أنّ «الرهان هو على وعي الشعب وثقته بالطواقم الطبية لاستمرار التسجيل في الموقع الالكتروني المخصص للتحصين».